البحرين - عقوبة الإعدام تعني التعذيب: في 10 أكتوبر 2023، اليوم العالمي الحادي والعشرين لمناهضة عقوبة الإعدام، أعلنوا عن وقف استخدامها.

لا يزال تطبيق عقوبة الإعدام في البحرين يثير القلق. في عام 2017، أنهت البحرين الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام الذي دام سبع سنوات بإعدام ثلاثة أفراد، تلاه ثلاثة آخرون في عام 2019. حاليًا، هناك 27 شخصًا معرضون لخطر الإعدام في البحرين.

في ديسمبر/كانون الأول 2022، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار التاسع بوقف استخدام عقوبة الإعدام. وصوتت 125 دولة من أصل 193 دولة – أو 65% – لصالح الوقف. تعترف هذه الدول بأن عقوبة الإعدام هي أقصى عقوبة، لا إنسانية ومهينة. وهم يعارضونها في جميع الأحوال بغض النظر عن المتهم، أو طبيعة الجريمة أو ظروفها، أو الذنب أو البراءة، أو طريقة التنفيذ.

خلافاً للدعوة الصريحة التي وجهتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، صوتت حكومة البحرين ضد القرار. وهذا يضع البحرين في عكس اتجاه الرأي العام العالمي، خاصة وأن المزيد من الدول أيدت الوقف في عام 2022 مقارنة بعام 2020.[1]

وحتى لو كان القانون الدولي ينص على عقوبة الإعدام بموجب معايير صارمة للمحاكمة العادلة وغيرها من الضمانات، فإن مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أنه حتى عندما تكون متوافقة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، فإن عملية إصدار حكم الإعدام يمكن أن تشكل في حد ذاتها قساوة تصل إلى حد التعذيب.

من عام 2017 فصاعدًا - من الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام إلى الارتفاع السريع في استخدام عقوبة الإعدام

أعدمت البحرين ثلاثة أشخاص في عام 2003؛ شخص واحد في كل من عامي 2008 و2010. في عام 2017، أنهت البحرين الوقف الفعلي: أعدمت الحكومة البحرينية ثلاثة أفراد في عام 2017 وثلاثة آخرين في عام 2019،[2] بسبب جرائم ذات صياغة غامضة ضد "أمن الدولة" الخارجي و/أو الداخلي ناشئة عن اضطرابات عام 2011.

كانت المحاكم قد حكمت في البداية على عشرات الأشخاص بالإعدام بسبب الاضطرابات. وزعم كل من المتهمين في هذه القضايا تعرضه للتعذيب. كما زعم المتهمون في معظم القضايا التي أصدرت فيها المحاكم أحكام الإعدام أن أشخاص تابعين لحكومة البحرين قاموا بتعذيبهم.[3] في عام 2019، سجلت منظمة سلام

---

[1] في تقرير مؤرخ في نوفمبر 2022، بمناسبة الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، وهي آلية تابعة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ذكرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين أنها "تدعو وتسعى جاهدة إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة بوقف استخدام عقوبة الإعدام". وفي القرار التاسع بشأن الوقف، في 15 ديسمبر 2022، صوت 37 دولة ضد الوقف؛ وكان هناك امتناع 22 عن التصويت وتغيب 9 ممثلين عن الولايات. وفي المناسبات الثماني منذ عام 2007 التي ناقشت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة وصوتت لصالح تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، امتنعت حكومة البحرين عن التصويت في نصفها (2008، 2010، 2014، 2016). لمدة سبع سنوات، بين عامي 2011 و2017، حافظت حكومة البحرين على وقف فعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام.

[2] في يناير/كانون الثاني 2017، أعدمت البحرين سامي ميرزا مشيمع، 42 عاما؛ عباس جميل السميع، 27 عاماً، وعلي عبد الشهيد السنكيس، 21 عاماً. وكانت السلطات قد ألقت القبض عليهما مع سبعة آخرين، حُكم عليهم بالسجن المؤبد، على خلفية مقتل ثلاثة من ضباط الشرطة. وفي عام 2015، أُدينوا جميعاً في محاكمة غير عادلة استخدمت فيها الأدلة المنتزعة تحت وطأة التعذيب. وعلى الرغم من ذلك، شرعت البحرين في إعدام الرجال الثلاثة في 15 يناير/كانون الثاني 2017. انظر: البحرين: نداء مفتوح إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مملكة البحرين، 11 أغسطس/آب 2020، في: https://salam-dhr .org/bahrain-open-appeal-to-his-majesty-king-hamad-bin-isa-al-khalifa-kingdom-of-bahrain/ ومن بين الثلاثة الذين أُعدموا في عام 2019: علي العرب وأحمد الملالي. راجع التقرير السنوي لمنظمة هيومن رايتس ووتش لعام 2021 على https://www.hrw.org/world-report/2021/country-chapters/bahrain

[3] أصدرت المحاكم حكماً بالإعدام واحداً في عام 2011؛ وآخر في عام 2012؛ وثلاثة في عام 2014؛ تسعة في عام 2015؛ واحد في عام 2016؛ 18 في عام 2017؛ 10 في عام 2018؛ خمسة في عام 2018 وثلاثة في عام 2020. انظر: من الانتفاضة إلى الإعدامات / عقوبة الإعدام في البحرين، بعد

للديمقراطية وحقوق الإنسان أن المحاكم "أعادت النظر" في حكمين بالإعدام؛ تم تغيير عشرة إلى السجن المؤبد، في حين تم إحالة ثلاثة آخرين إلى محكمة التمييز، أعلى محكمة، ويعتقد أن ثمانية أشخاص، إذن، معرضون لخطر الإعدام الوشيك، في انتظار تصديق الملك.[4]

فيما يتعلق بغير البحرينيين المحكوم عليهم بالإعدام، فإن "من بين الـ 13 مواطنًا أجنبيًا الذين حكم عليهم بالإعدام من عام 2011 حتى نهاية عام 2020، كان 62٪ منهم مواطنين بنغلادشيين". علاوة على ذلك، "من بين عمليات الإعدام التي نُفذت بين عامي 2011 و2021، كان المواطن الأجنبي الوحيد الذي أُعدم هو مواطن بنغلاديشي. يمثل المواطنون البنغلاديشيون ما يقرب من 30٪ (8 من أصل 26) من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام حاليًا في البحرين." [5]

وفي عام 2018، حكمت حكومة البحرين على أفراد بالإعدام لارتكابهم جرائم غير مميتة متعلقة بالمخدرات. وبينما تدعي حكومة البحرين أنها تفرض عقوبة الإعدام وفقًا للقانون الدولي ومعايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ففي عام 2021، أُدين 12% من الأفراد الذين يواجهون الإعدام الوشيك بجرائم غير مميتة متعلقة بالمخدرات. ولم يتم إعدام أي شخص حتى الآن لارتكابه هكذا جريمة. علاوة على ذلك، بين عامي 2011 و2021، أُدين 29% من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام بتهم تتعلق بالإرهاب بجرائم غير مميتة.

استمرار انتشار التعذيب، لا سيما في قضايا "أمن الدولة".

في ملاحظاتها الختامية لعام 2017 لالتزام حكومة البحرين باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة عن "قلقها البالغ" بشأن استئناف عقوبة الإعدام في عام 2017؛ وأن "التقارير التي تفيد بأن محاكمة الرجال الثلاثة المدانين بقتل ثلاثة من ضباط الشرطة في عام 2014 استندت إلى اعترافات تم الحصول عليها تحت التعذيب، وعدم التحقيق في التقارير بشكل صحيح من قبل السلطات المختصة".[6] كما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن "وضع محمد رمضان وحسين علي موسى، اللذين يواجهان عقوبة الإعدام ويقال إنهما أدينا على أساس اعترافات انتزعت تحت التعذيب أيضاً".

يبدو أن الحكومة تستهدف المعارضين السياسيين عن طريق الاعتقال، بما في ذلك الاعتقال عن الأفعال التي قد لا تشكل أعمالاً إجرامية معترف بها دولياً، والتي قد تؤدي إلى عقوبة الإعدام. وقد يواجه أولئك الذين

عشر سنوات من الربيع العربي، ريبريف ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، 2022، على: https://reprieve.org/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Reprieve_BahrainDeathPenalty_28.01.2022_Pages-1.pdf

[4] انظر: البحرين: إعدام خمسة وثمانية يواجهون خطر الإعدام الوشيك، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019، على https://salam-dhr.org/bahrain-five-executed-and-eight-at-imminent-risk-of-execution/

[5] انظر: من الانتفاضة إلى الإعدامات / عقوبة الإعدام في البحرين، بعد مرور عشر سنوات على الربيع العربي، ريبريف ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، 2022، على: https://reprieve.org/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Reprieve_BahrainDeathPenalty_28.01.2022_Pages-1.pdf

[6] الأمم المتحدة / اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث للبحرين، 29 مايو 2017، في: https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsqYPuFZC34VM6MoD0MvS%2BS%2BhcJl3TUrOvvF%2FGuWWUtDMNTj4lYASRqLw7nbC8IcS26ke3uk4Rr1SZfaGIw3%2BI19YffpDYWESGbBWfTFYohPW

تحتجزهم مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لحكومة البحرين بناءً على أحكام غامضة تتعلق بـ "أمن الدولة" الصدمات الكهربائية، والتعليق في أوضاع مؤلمة، والتهديد بالقتل أو الاغتصاب، والضرب، والاعتداء الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الآلي للذكور.[7] ادعى نشطاء المعارضة أن كل شخص تعرض للتعذيب؛ ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب أن هيئات الرقابة التابعة لحكومة البحرين "ليست مستقلة، وأن ولاياتها غير واضحة ومتداخلة، وأنها ليست فعالة بالنظر إلى أن الشكاوى تمر في نهاية المطاف عبر وزارة الداخلية".[8] حثت لجنة مناهضة التعذيب حكومة البحرين، من بين أمور أخرى، على "ضمان التحقيق في جميع التقارير المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة بسرعة وفعالية ونزاهة من خلال آلية مستقلة لا توجد فيها علاقة مؤسسية أو هرمية بين المحققين والجناة المزعومين".[9]

تحركوا الآن: افرضوا وقف لأحكام الإعدام الجديدة؛ التزموا بوقف عمليات الإعدام

ينص 83 نصًا قانونيًا على عقوبة الإعدام في البحرين، إلا أن دعوة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان غير المستقلة في البحرين لفرض وقف تنفيذ العقوبة تعكس الجدل الداخلي المتزايد والقلق في البحرين، بين السكان والمجتمع المدني والمحامين حول استخدام هذه العقوبة. في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اليوم العالمي الحادي والعشرين لمناهضة عقوبة الإعدام، ندعو حكومة البحرين إلى:

- إعادة العمل فوراً بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، في انتظار إجراء مراجعة كاملة لتحديد أحكام الإعدام الصادرة استناداً إلى أدلة بالتعذيب أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.
- تخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابهم جرائم غير مميتة، بهدف التحرك نحو تخفيف هذه الأحكام الصادرة بحق جميع الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام.

[7] من الانتفاضة إلى الإعدامات / عقوبة الإعدام في البحرين، بعد مرور عشر سنوات على الربيع العربي، ريبريف ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، 2022، على: https://reprieve.org/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Reprieve_BahrainDeathPenalty_28.01.2022_Pages-1.pdf

[8] المرجع نفسه. آليات الشكاوى المستقلة هي: ديوان المظالم (الأمانة العامة للشكاوى) بوزارة الداخلية، مديرية المباحث الداخلية بوزارة الداخلية، المديرية العامة للإصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية، والأمانة العامة للتظلمات بجهاز الأمن الوطني، ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق السجناء والمعتقلين.

[9] المرجع نفسه. انظر الفقرة 29ب